

"الدولتان محرجتان بملفات حقوق الانسان"

استغراب لدى أوروبا والمنظمات

لمقاطعة لبنان وسوريا مؤتمر مرسيليا

مرسيليا - من بيار عطاالله: (جريدة النهار ١١/١١/٢٠٠٠)

تفاوتت ردود فعل اوساط المجموعة الأوروبية ومنظمات حقوق الانسان حيال تلويح الحكومتين السورية واللبنانية بمقاطعة اجتماع وزراء الخارجية لدول الشركة الأوروبية - المتوسطية. وفي حين وصفت مصادر دبلوماسية غربية القرار بـ"الاعتباطي"، وقدمت شروحا عدة تنقض المواقف السورية اللبنانية منها "ان حجة مشاركة اسرائيل ذريعة غير مقنعة، علما ان مؤتمر الشركة لم يتوقف في اصعب الايام وحتى اثناء عملية "عناقيد الغضب" في نيسان ١٩٩٦ عندما سقط مئات اللبنانيين قتلى في الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان فلماذا التذرع بملف الاحداث في الاراضي الفلسطينية لتبرير المقاطعة او الايحاء بطلب التأجيل؟".

ورأت ان موقف الحكومتين "لا يلحظ الاهمية التي توليها فرنسا رئيسة الاتحاد الاوروبي لهذا المؤتمر الذي يساهم في تعزيز دورها قوة اوروبية - متوسطة في المرتبة الاولى". وابدت "استهجانها للتلويح بالمقاطعة" والتي اذا حصلت فلن تؤدي الى سوى عرقلة جهود انضمام سوريا الى الشركة وحصولها على ملايين من الآورو، في حين ان الجميع يعي ان موقف لبنان الرسمي يخالف رغبة الرأي العام اللبناني والقطاعين العام والخاص، والذي ينشط على مستويات عدة في اطر الشركة، علما ان حصة لبنان وسوريا من المساعدات الأوروبية هي نصف مليار اورو لكل منهما".

اما اوساط منظمات حقوق الانسان التي بدأت امس اعمال "المنتدى المدني ٢٠٠٠" في مرسيليا لدرس جملة توصيات عن احوال الديمقراطية وحقوق الانسان في الدول الموقعة اعلان برشلونة واقرارها فقد حمل بعضها بشدة على التلويح بالمقاطعة معتبرا "انه تهرب من مواجهة مسؤولية القضايا الخطيرة العالقة في ملفي لبنان وسوريا". في حين أمل آخرون في ان تبدل الحكومتان رأيهما "لان الشركة حاصلة حتماً وتأجيل الاستحقاق وكل الامور المرتبطة به من مسائل الديمقراطية وحقوق الانسان وبناء دولة القانون لا يؤدي اوروبا المزدهرة اقتصاديا بل دول جنوب المتوسط وشرقها التي تعيش احوالا صعبة".

وصدر اعنف الردود عن الامين العام لمنظمة "مراسلون بلا حدود" روبير مينار الذي ندد بالتلميح السوري - اللبناني عدم المشاركة في الاجتماع، وقال: "تظن ان هاتين الدولتين تتهربان من الاجابة عن التساؤلات الكثيرة عن اوضاع حقوق الانسان لديهما بذريعة مشاركة اسرائيل وخصوصا في سوريا، والتي اعتقدنا انه مع وصول الرئيس الجديد بشار الاسد الى السلطة ستطوي صفحة ٣٠ عاما من الديكتاتورية وانتهاكات حقوق الانسان، لكننا وبالأسف لم نلاحظ حتى اليوم ادنى اشارة وخصوصا في موضوع حرية الصحافة وهو القطاع الذي يعيننا".

ويميل ناشطو حقوق الانسان الى ترجيح عوامل اخرى للموقف السوري - اللبناني تتصل بالخرج من الملفات الشائكة، التي ستكون موضوع بحث رصين خلال اعمال "المنتدى المدني" الذي شكل لجان عمل اكبت منذ امس على جرد احوال الدول الموقعة اتفاق الشركة، استنادا الى احكام البند الثاني من اتفاق برشلونة الذي يربط الاتفاقات بمدى احترام حقوق الانسان.

اما الناطق الرسمي باسم "حركة دعم الموقوفين اللبنانيين اعتباطاً" (سوليدا) وديع آنج فقال: "لا تعليق لدينا على الاسباب المعلنة التي تدعوهم الى المقاطعة، لكننا نعرف ان التوصيات الصادرة عن "المنتدى المدني" ستولي موضوع المفقودين والمختوفين في لبنان اهتماما كبيرا اسوة بالحالات المماثلة في الجزائر وتونس وفلسطين وغيرها، وذلك انسجاما مع معاهدة برشلونة. ويصبح من المهم تاليا مراقبة هذه الاتفاقات ومدى التزام الدول الموقعة بمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والتي تشرف عليها لجنة من المنظمات".

واضاف: "تأمل في ان يحضروا لمناقشة جملة من المسائل الحساسة وخصوصا ملف المعتقلين اللبنانيين اعتباطا في السجون السورية، في ضوء القرار المهم الذي اصدرته الامم المتحدة قبل اسبوع في شأن الجندي اللبناني ناجي حرب المعتقل في سوريا والذي تنطبق عليه احكام معاهدة جنيف لجهة التعامل مع اسرى الحرب والاعمال العسكرية". ورأى في قرار الامم المتحدة "ادانة دولية كاملة لنهج سلطتي سوريا ولبنان لجهة التعامل مع مسألة العسكريين والمدنيين اللبنانيين المفقودين الذين يجزم اهاليهم وتؤكد المعلومات المتوافرة من مصادر عدة وجودهم في المعتقلات السورية منذ اكثر من عشر سنين".

واوضح ان غياب المسؤولين السوريين واللبنانيين اذا حصل، "لا يعني حل المشكلة او اقفال باب النقاش في هذا الملف بل ان الحملة العالمية ستستمر داخل مؤسسات الشركة والبرلمان الاوروبي من جهة، ومع الادارة الفرنسية التي ترأس حاليا الاتحاد الاوروبية والتي تملك ملفات كاملة عن هذه المأساة اضافة الى النواب والشيوخ الفرنسيين ونحن نعلم والسلطات السورية تعلم ان هذا الموضوع هو موضع بحث خلال الاجتماعات مع الفرنسيين".